

تقرير تنظيم وإدارة البنك للعام ٢٠١٨م

حوكمة الشركات:

ترمز حوكمة الشركات إلى النظام الذي يتم بموجبه توجيه ومراقبة المؤسسات التجارية، ويحدد هذا النظام الأدوار المناطة بمختلف أصحاب المصالح المشاركين في المؤسسة، مثل مجلس الإدارة والمدراء والمساهمين والأطراف المعنية الأخرى، كما يحدد الأنظمة والإجراءات المتبعة لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة المعنية بالإضافة إلى توفير الآلية التي يتم بموجبها وضع أهداف المؤسسة ومراقبة تنفيذها.

يؤمن بنك مسقط بالقيم الأخلاقية كوسائل موثوقة لتحقيق أعلى معايير حوكمة الشركات، ويسعى البنك دائماً لتحقيق التميز في حوكمة الشركات من خلال الشفافية والمسؤولية أمام جميع المعنيين بمصالح البنك. ويمارس البنك أعماله متحلياً بقيمه وملتزماً بها تجاه أصحاب المصالح المختلفة لتعزيز روابطه مع الزبائن والجهات التنظيمية والموظفين والمستثمرين والموردين والجهات الحكومية والمجتمع ككل. ويقوم بنك مسقط بممارسة مبادئ حوكمة الشركات جيداً باستمرار منذ إنشائها. وقد تطورت حوكمة الشركات في بنك مسقط ليس فقط عن طريق ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ولكن أيضاً كونها إستجابة لاحتياجات المعنيين، ويسعى البنك للتميز في تعزيز رضا زبائنه ومساهمييه.

وباعتباره مزود الخدمات المالية الرائد في السلطنة، فقد تمكن بنك مسقط من تحقيق نسبة تعمين بلغت ١٠٠٪ في عمليات الفروع، مع إعطاء الأولوية للعُمانيين لشغل جميع المناصب القيادية. وبلغ إجمالي عدد موظفي البنك ٣٦٧٩ موظفاً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بنسبة تعمين بلغت ٩٤,٦٧٪. وتتمثل إستراتيجية الموارد البشرية للبنك في الحفاظ على التنوع بين الجنسين حيث أن ٤٨ في المائة من الموظفين من النساء يشغلن مناصب مختلفة، بما في ذلك المناصب الإدارية العليا. ويؤمن بنك مسقط أن أصحاب الكفاءات هم القوة الرئيسية وبالتالي يركز على تجهيزهم لتقديم مساهمات حيوية لنمو البنك ونجاحه. ويلعب البنك دوراً بارزاً في تطوير المواهب العمانية ويلتزم بالاستثمار في تحسين مهاراتهم وخبراتهم.

ولقد تبنى بنك مسقط تصميم مميز للفروع على مستوى السلطنة للحفاظ على هويته الفريدة ومعايير تقديم خدماته. إن تميز العلامة التجارية للبنك هو نتيجة لفهم الزبائن بشكل أفضل وتقديم هوية البنك بطريقة واضحة. وتماشياً مع رؤيتنا "نعمل لخدمتكم بشكل أفضل كل يوم" فإن العلامة التجارية تعكس الإبداع والمسؤولية والشراكة والثقة التي يتحلى بها البنك حيث إنه يتميز بكونه البنك العماني الأقرب إلى تلبية احتياجات ومتطلبات الزبائن في السلطنة.

وخلال السنوات الست والثلاثين الماضية، إرتبط البنك إرتباطاً وثيقاً بمسيرة التنمية للسلطنة في جميع المجالات، والعمل على المشاركة في مشاريع التنمية في البلاد واستكمال مساعي الحكومة نحو تعزيز الاقتصاد الوطني.

يلتزم مجلس إدارة بنك مسقط ش.م.ع.ع (بنك مسقط أو البنك) بتطبيق أفضل معايير الحوكمة ليقدّم مثلاً يحتذى به فيما يتعلق بالالتزام بميثاق تنظيم وإدارة الشركات المساهمة العامة الذي وضعته الهيئة العامة لسوق المال ولوائح حوكمة الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية الصادرة عن البنك المركزي العماني. وقد انعكس هذا الالتزام مع منح البنك جائزة التميز في مجال حوكمة الشركات في القطاع المالي من قبل الهيئة العامة لسوق المال، كما حاز على العديد من الجوائز من معهد حوكمة الشركات.

وتأكيداً على دوره الريادي، فقد بادر بنك مسقط بتدشين الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال ميثاق للصيرفة الإسلامية. وبعد أربع سنوات من بدء عملياته، قام ميثاق للصيرفة الإسلامية بتعزيز مكانته الريادية. والجدير بالذكر أن ميثاق للصيرفة الإسلامية قد حقق إنجازاً مميزاً وذلك بتحقيق إجمالي أصول تزيد على مليار ريال عماني. وفي الوقت الحالي، يمتلك ميثاق أكثر من ٢٣٪ من حصة السوق من حيث الأصول وهي المؤسسة الرائدة في السوق في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان.

إن ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م) الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال بالتعميم رقم (٤ / ٢٠١٥م) في يوليو ٢٠١٥م والنافذ ابتداءً من ٢٠١٦م وتعميم البنك المركزي العُماني رقم (ب م ٩٣٢) في شأن إدارة المؤسسات المصرفية والمالية، هي المبادئ الرئيسية لتنظيم وإدارة المؤسسات المصرفية والمالية في سلطنة عُمان، ويطبق البنك ما تم ذكره من الميثاق الجديد، ويمكن الوصول إلى ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة بزيارة موقع الهيئة على الشبكة: www.cma.gov.om ، ونظرًا لإدراجه في بورصة لندن من خلال شهادات الإيداع الدولية، فإن البنك ملزم بالتقيد بالفقرة (٢-٧) من قانون الإفصاح والشفافية الصادر عن هيئة الرقابة على الخدمات المالية بالمملكة المتحدة (FSA Handbook) ، وقد تمت مراعاة ذلك في هذا التقرير.

يمكن أيضًا تعريف الحوكمة بأنها العلاقة التي تربط مؤسسة ما بمساهميها، أو بشكل أوسع، العلاقة التي تربط المؤسسة بالمجتمع الذي تمارس فيه أنشطتها. إن البنك يلتزم بهذه الرؤية الشاملة في تعريف الحوكمة، وهذا هو السبب وراء قيامه بتأسيس دائرة خاصة في العام ٢٠٠٨م مهمتها تنفيذ سياسة البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية وإتباع نهج جديد لتلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع العُماني من خلال وضع معايير وأساليب جديدة لتحقيق شراكة حقيقية بين أطراف عديدة لخدمة المجتمع بأفضل طريقة ممكنة. يحتل بنك مسقط موقع الصدارة في المساهمة المجتمعية، مما يشكل مثالًا رائدًا لقطاع الشركات لتطوير المسؤولية الاجتماعية كثقافة مؤسسية. وتركز المسؤولية الاجتماعية للشركات واستراتيجية الاستدامة التي ينتهجها بنك مسقط على تقديم مزايا طويلة الأمد للمجتمع والبلاد، وخلق تأثير إيجابي على المجتمع بحيث يغطي مختلف القطاعات مثل التعليم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشباب والرياضة والطاقة البديلة والصحة. ويعد بنك مسقط رائدًا في مجال مبادرات المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي في سلطنة عمان، ملتزمًا برؤيته لتقديم الأفضل للاقتصاد والمجتمع والبيئة. وفي عام ٢٠٠٧م، كان البنك الأول في الشرق الأوسط الذي وقع على مبادئ خط الاستواء للصيرفة بمسؤولية، وبالتالي ضمان توافق مشاريع البنك مع المعايير البيئية والاجتماعية الدولية القياسية. يخصص البنك نسبة من الأرباح لمبادرات المسؤولية الاجتماعية كما أنه أول بنك يقدم الدعم في مجال بناء المهارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وينشر بنك مسقط تقرير الاستدامة السنوي إستناداً إلى إطار وإرشادات إعداد تقارير الاستدامة مع تسليط الضوء على تأثير أنشطته على الاقتصاد والبيئة والمجتمع. ويوضح التقرير أن البنك أصبح أكثر إنفتاحاً نحو تقديم تقارير الاستدامة كأداة قوية في صنع القرار وكذلك في السياسة والاستراتيجية المؤسسية.

وفي خطوة نحو تنفيذ إستراتيجية مبتكرة تركز على الزبائن، يعتبر بنك مسقط أول من أطلق حسابًا مخصصًا على منصة التواصل الاجتماعي (تويتر) في القطاع المصرفي في سلطنة عمان لخدمة الزبائن. ويهدف هذا الحساب إلى تعزيز خدمة الزبائن عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو مخصص للرد على إستفسارات الزبائن وتلقي الملاحظات. كما يستخدم البنك الحساب المذكور للتواصل مع الزبائن من خلال الإستبيانات وحملات التوعية حول منتجات وخدمات وأنشطة البنك.

ويعرب البنك عن شكره للتدابير الداعمة التي إتخذها البنك المركزي العُماني والهيئة العامة لسوق المال لتعزيز السوق المالي في السلطنة. إن نجاح البنك وتميزه هما نتاج جهود متضافرة وطموح قوي وإرادة لتحقيق مكانة ريادية.

مجلس إدارة البنك:

يقوم كل من رئيس مجلس إدارة البنك (المجلس) والرئيس التنفيذي للبنك بأداء أدوار مختلفة كما توجد لكل منهما مسؤوليات محددة لإدارة شؤون البنك. ويتولى مجلس الإدارة مهمة الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من خدمة مصالح المساهمين والأطراف الأخرى المعنية بالبنك على المدى الطويل.

ويضطلع مجلس إدارة البنك بالمسؤوليات الرئيسية التالية:

- وضع السياسات والإشراف على المبادرات الرئيسية للبنك وتطبيق تلك السياسات لضمان التقيد بالقوانين واللوائح، والتشجيع على الشفافية والنزاهة في التقارير المرفوعة للأطراف المعنية بمصالح البنك.
- الموافقة على السياسات المالية والتجارية وعلى ميزانية البنك بغرض تحقيق الأهداف المتوخاة للبنك والحفاظ على مصالح المساهمين والمعنيين بمصالح البنك وتعزيزها.
- إعداد ومراجعة وتحديث الخطط الموضوعة لتحقيق أهداف البنك وممارسة العمليات والأنشطة التي تم من أجلها تأسيس البنك.
- تبني إجراءات الإفصاح الخاصة بالبنك ومراقبة تطبيقها وفق قواعد وشروط ولوائح الهيئة العامة لسوق المال والبنك المركزي العُماني.
- الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية لضمان القيام بالعمل المصرفي بشكل مناسب وبطريقة تضمن تحقيق أهداف البنك.
- تعيين الرئيس التنفيذي وتقييم أداء الإدارة التنفيذية وتقييم أداء اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.
- الموافقة على النتائج المالية الفصلية للبنك وتقارير أنشطة البنك التي ترفعها الإدارة التنفيذية إلى مجلس إدارة البنك كل ثلاثة أشهر، تمهيداً للإفصاح عنها بشكل منصف يعكس مستوى الأداء والوضع المالي للبنك.

ترشيح أعضاء مجلس الإدارة:

يقوم مجلس الإدارة ومعه لجنة الترشيحات والتعويضات بمراجعة المهارات والكفاءات التي يتمتع بها كل مرشح لشغل مقعد في مجلس إدارة البنك وذلك لضمان إستيفائه للمعايير المناسبة والمحددة من قبل كل من الهيئة العامة لسوق المال والبنك المركزي العُماني. ويتم بعد ذلك إفادة الهيئة العامة لسوق المال عن المرشح ومن ثم الحصول على موافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العامة. بعد ذلك يتم الحصول على الموافقة النهائية من البنك المركزي العُماني على تعيين أعضاء مجلس الإدارة. هذا ويحتفظ المساهمون بحق انتخاب أي شخص مستوفٍ لشروط الترشيح بمجلس إدارة البنك بصرف النظر عما إذا كان المرشح قد حصل على تزكية مجلس الإدارة.

إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومواقعهم بالمجلس:

يتم إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة خلال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين ولمدة ثلاث سنوات. ويرفع مجلس الإدارة تقاريره إلى المساهمين خلال إجتماعات الجمعية العامة العادية السنوية أو إجتماعات الجمعيات العامة غير العادية، وتنعقد هذه الاجتماعات بعد إخطار المساهمين بالموعد المحدد لإنعقادها قبل فترة زمنية يحددها القانون وتزويدهم بجدول الأعمال. يحضر عدد كبير من المساهمين إجتماعات الجمعيات العامة السنوية التي يتخللها تواصل ونقاش مفيد بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين بالبنك حول الأهداف المنشودة وتبادل المعلومات الجوهرية بشفافية. يحضر جميع أعضاء مجلس الإدارة إجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين، كما يتم الإفصاح لرئيس مجلس الإدارة والمساهمين عن أسباب التغيب الطارئ لأي عضو بمجلس الإدارة، عن حضور اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين.

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء تم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العامة السنوية المنعقد في ١٦ مارس ٢٠١٦م والذي حضره جميع أعضاء المجلس. وستنتهي الدورة الحالية لمجلس الإدارة قبل ٣١ مارس ٢٠١٩م، حسب قانون الشركات التجارية، حيث سيتم إنتخاب مجلس إدارة جديد خلال إجتماع الجمعية العامة السنوية.

التغييرات التي طرأت على عضوية مجلس إدارة البنك:

تأكيدًا على التزام البنك بأفضل ممارسات التنظيم وحسن الإدارة، يعلق البنك أهمية كبرى على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحفاظ على مصالح المساهمين.

لا يجوز لأي عضو بمجلس إدارة البنك أن يكون عضوًا في مجالس إدارات أكثر من أربع شركات مساهمة عامة أو أن يكون رئيسًا لمجالس إدارات أكثر من شركتين يكون المقر الرئيسي لأنشطتها في سلطنة عُمان.

يرجى ملاحظة أن بيانات أعضاء مجلس إدارة البنك مبينة في الجدول رقم (١) من هذا التقرير.

إستقلالية أعضاء مجلس إدارة البنك:

ليس من ضمن أعضاء مجلس الإدارة أي عضو يتولى منصب تنفيذي بالبنك. ستة من أعضاء مجلس إدارة البنك التسعة مستقلون حسب البند (٣) من المبدأ الثامن من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م). وفقًا لميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة المعدل الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال تنتفي صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة في الحالات التالية والتي تشمل ولا تقتصر على:

- ١- إذا كان مالكا لما نسبته (١٠٪) عشرة في المئة أو أكثر من أسهم الشركة أو الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- ٢- إذا كان ممثلاً لشخص ذي صفة اعتبارية يملك ما نسبته (١٠٪) عشرة في المئة أو أكثر من أسهم الشركة أو الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- ٣- إذا شغل خلال العامين السابقين لترشحه منصبًا تنفيذيًا في الشركة أو الشركة الأم أو أيًا من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- ٤- إذا كانت تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة أو الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- ٥- إذا كانت تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من موظفي الإدارة الرئيسيين في الشركة أو الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- ٦- إذا كان عضو مجلس إدارة في الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو أي من الشركات الشقيقة للشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها.
- ٧- إذا كان موظفًا خلال العامين السابقين لترشحه لدى أي من الأطراف المتعاقدة مع الشركة (بما في ذلك مراقبو الحسابات الخارجيون ، وكبار الموردين ، والجمعيات الأهلية التي تلقت دعمًا يزيد على ٢٥ في المئة من الميزانية السنوية لهذه الجمعيات).
- ٨- إذا كان موظفًا خلال العامين السابقين لترشحه لدى الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- ٩- إذا كان مالكا لحوالي (٢٠٪) من أسهم أي من الأطراف المشار إليها أعلاه خلال العامين السابقين لترشحه.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

بلغ مجموع بدل حضور جلسات مجلس الإدارة -/٨٥,٣٧٥ ريال عُمانى خلال العام ٢٠١٨م، علماً بأن مجموع المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨م قد بلغ -/١١٤,٧٢٥ ر.ع (مائة وأربعة عشر ألفاً وسبعمائة وخمسة وعشرون ريالاً عُمانياً). أن الحد الأقصى لإجمالي المكافآت السنوية وبدل حضور جلسات مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة هو -/٢٠٠,٠٠٠ ر.ع (مائتا ألف ريال عُمانى) بموجب قانون الشركات التجارية رقم (٤) لسنة ١٩٧٤م والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٥/٩٩م) وبما أن جميع أعضاء مجلس إدارة البنك ليسوا مديريين تنفيذيين بالبنك، فبالتالي لا ينطبق عليهم نظام الرواتب الثابتة أو الحوافز المرتبطة بالأداء.

حصل أكبر خمسة أعضاء في الإدارة التنفيذية للبنك خلال العام ٢٠١٨م على مرتبات ومكافآت بلغت في مجملها (٥,٨٤٧) مليون ريال عُمانى ويشمل هذا المبلغ المرتبات والعلاوات والحوافز المرتبطة بالأداء. وقد وافق مجلس الإدارة على هذا المبلغ.

اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك:

عملت اللجان الثلاث المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام ٢٠١٨م على تقديم الدعم اللازم للمجلس لممارسة أعماله والنهوض بمسؤولياته بكفاءة وفعالية. إن مسؤوليات ومهام اللجان الثلاث المنبثقة عن مجلس الإدارة كانت على النحو التالي:

١- لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك:

تقوم لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالبنك بالإشراف على مهام إدارة المخاطر وتقديم التوصيات المناسبة لمجلس إدارة البنك حول إستراتيجية إدارة المخاطر ودرجات احتمال المخاطر بالنسبة للبنك إلى جانب سياسات إدارة المخاطر والإرشادات التنظيمية بشأن إدارة المخاطر وإدارة رأس المال والإطار الضروري لإدارة جميع المخاطر المحتملة. ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر والموافقة عليها وتحديد مستوى المخاطر المحتملة، والتي قد تؤثر على مختلف شرائح الأعمال. في حين تقوم لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على المخاطر التي يتعرض لها البنك في البيئة التي يعمل فيها وضمان عدم تخطي حدود المخاطر التي حددها مجلس الإدارة من أجل تحقيق الخطط المتعلقة بأنشطتها. المسؤوليات الرئيسية لهذه اللجنة هي على النحو التالي:

- صياغة سياسة إدارة المخاطر بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالإئتمان والسوق والمخاطر التشغيلية وحماية الخدمات المساندة من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.
- التأكد من أن للبنك إستراتيجية فعالة في مجال إدارة المخاطر.
- الإشراف على تطبيق سياسة إدارة المخاطر وضمان توافق هذه السياسة مع القوانين والأنظمة ذات الصلة.
- الحرص على الشفافية والنزاهة في التقارير المرفوعة إلى المساهمين حول الأصول ذات المخاطر.
- تبني ونشر الوعي من خلال أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر وكيفية السيطرة على المخاطر المرتبطة بتنظيم وإدارة البنك.

تمت مناقشة المواضيع التالية خلال إجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك خلال العام ٢٠١٨م كما تم رفع التوصيات المناسبة في شأنها لمجلس الإدارة للموافقة عليها:

- (١) إستعرضت لجنة المخاطر تقرير سياسة الالتزام الخاصة بإدارة المخاطر والذي يتم إعداده وتقديمه إلى لجنة المخاطر كل ثلاثة أشهر. ويوفر هذا التقرير الخاص بسياسة الالتزام بإدارة المخاطر معياراً لمستويات المخاطر التي يحددها مجلس إدارة البنك، هذا وقد درجت لجنة المخاطر على مناقشة المسائل الرئيسية التي تحتويها هذه التقارير وإبداء الملاحظات والتوجيهات المناسبة بشأنها.
- (٢) تسلمت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك أعقب ذلك إجراء مراجعة لرأس المال، إعتماًداً على اختبار تحمل المخاطر وخطة العمل التي تعتمد على النظرة المستقبلية. كما قامت بإعتماد اختبارات تحمل المخاطر الخاصة بالبنك وإستعراض النتائج المتعلقة بسيناريوهات تحمل المخاطر المختلفة؛
- (٣) كما إستعرضت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مدى الامتثال للمتطلبات التي تم تصميمها لتضمن للمؤسسات المالية إستعادة أنشطتها الاعتيادية بعد حدوث الأزمات ، والتي تحدد كذلك للمؤسسات المالية الخطوات التي يتعين عليها إتخاذها في حال تعذر إستعادتها لأنشطتها الاعتيادية

- بما يمهّد لتصفيتها وفق خطة واضحة تضمن الحد من الأضرار التي ستنتج عن تلك التصفية. لقد تم تصميم تلك الخطة بعد إعلان البنك مؤسسة مالية ذات أهمية استراتيجية في عُمان.
- (٤) قامت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بإجراء مراجعة لمحافظ استثمارات البنك والمخاطر التي يتعرض لها في الدول والبنوك المختلفة، وقد راجعت اللجنة إستراتيجية البنك في ضوء التغيرات وتوجيهات الجهات الرقابية الصادرة في هذا الخصوص.
- (٥) قامت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بإجراء مراجعة شاملة لمخاطر السوق ومخاطر إدارة السيولة والتي تضمنت مراجعة مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار العملات الأجنبية ومخاطر الاستثمار ومخاطر السلع الأولية وتقييم القيمة المعرضة للمخاطر وذلك لقياس مخاطر السوق بصورة وافية.
- (٦) كما قامت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة مركز السيولة وإدارة مخاطر السيولة في البنك وهي التي أشارت إلى أوضاع أكثر تقييداً بسبب انخفاض أسعار النفط.
- (٧) راجعت لجنة المخاطر للبنك محفظة الأعمال المصرفية للشركات مع التركيز على العلاقات مع الشركات الكبيرة، كما تم تقييم نقاط القوة والضعف في هذا المجال والعوامل المتوفرة للحد من المخاطر المرتبطة بهذه المحفظة لكل علاقة من علاقات الإقراض الرئيسية.
- (٨) راجعت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك المحفظة الائتمانية للأفراد مع التركيز على جودة الأصول وتكلفة المخاطر والعائد مع المبادرات الجديدة التي تم اتخاذها لزيادة المحفظة وتحسين جودتها.
- (٩) راجعت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك مدى التعرض لبعض القطاعات الرئيسية بما في ذلك المقاولات والعقارات التجارية والتعرض المباشر وغير المباشر للحكومة ؛
- (١٠) راجعت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك محفظة "ميثاق" بما في ذلك جودة الأصول وحصّة السوق وملاءة وتركيز الزبائن وخطة عام ٢٠١٩م؛
- (١١) إستعرضت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة محفظة البنك من الاستثمارات والتعرضات القطرية والمصرفي وإستراتيجية الأعمال المنقحة في ضوء السيناريو الاقتصادي المتطور؛
- (١٢) ناقشت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مخاطر السوق الشاملة في البنك وإستعرض مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر الاستثمار ومخاطر السلع إلى جانب عوامل السوق التي تؤثر على الاقتصاد العالمي.
- (١٣) ناقشت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة المركز التنظيمي للسيولة وإدارة مخاطر السيولة في البنك نظراً للأوضاع المتشددة نتيجة لانخفاض أسعار النفط والامتثال لنسب السيولة الخاصة بمعايير بازل ٣ ؛
- (١٤) إستعرضت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة إطار إدارة المخاطر التشغيلية بما في ذلك نتائج مراقبة وتقييم المخاطر والخسائر التشغيلية والأحداث التي أدت إلى مستويات خسارة مرتفعة.
- (١٥) أجرت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مراجعة لمدى التقدم المحرز في عملية إدارة إستمرارية الأعمال والأمن المادي وتكنولوجيا المعلومات والعمليات إلى جانب المبادرات الرئيسية المخطط لها؛
- (١٦) راجعت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة إطار خدمات الحماية بما في ذلك أمن المعلومات والأمن المادي؛
- (١٧) إستعرض أعضاء لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة خطة العمل لإدارة مخاطر المخاطر لعام ٢٠١٩م.

جرى خلال الإجتماع المشترك للجنة المخاطر والتدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة، مناقشة الموضوعات التالية:

- قدمت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة نموذج «خطوط الدفاع الثلاثة»، وعملية الحوكمة داخل البنك.
- قام أعضاء لجنة المخاطر ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة بمراجعة أكبر خمسة مخاطر تواجه البنك وكيفية إدارة تلك المخاطر من خلال إتباع التوجهات الحالية لإدارة المخاطر.

٢- لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك:

تشمل المسؤوليات الرئيسية للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك توفير الدعم اللازم لمجلس الإدارة للإضطلاع بمسؤولياته في المراقبة والإشراف على إجراءات الإفصاح المالي المتبعة في البنك والتأكد من مدى ملائمة وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية وفعالية أنظمة التدقيق الداخلي والتزام البنك بالأنظمة والقوانين الصادرة من الهيئات الرقابية. وتجتمع لجنة التدقيق بشكل منتظم لمراجعة أعمال قسم التدقيق الداخلي والتقييم الشامل للرقابة الداخلية للبنك، كما إنها تقوم، وبشكل منتظم، بمراجعة التقارير الواردة إليها من قسم التدقيق الداخلي والأقسام الأخرى وتقوم بتقديم التوجيهات وإصدار التعليمات حول إدارة المخاطر المختلفة، بما في ذلك الاحتيال والضوابط المتعلقة بذلك. هذا وقد تم تعيين العميد الركن/ ناصر بن محمد الحارثي رئيساً للجنة التدقيق في الرابع من أبريل ٢٠١١م.

تقوم لجنة التدقيق كل سنتين، بمراجعة إختصاصاتها وسياسة الرقابة الإدارية وإختصاصات وأنشطة التدقيق الداخلي، وقد اعتمدت سياسة أخلاقيات المهنة في العمل لجميع المدققين الداخليين العاملين بالدائرة. وتعتبر هذه المهام أساسية لتعزيز إستقلالية الدائرة في مجال التدقيق الداخلي والتقيّد بقواعد وأنظمة التدقيق الداخلي على مستوى البنك. وقد تبنت لجنة التدقيق توجهاً مبنياً على المخاطر تقوم بموجبه بمراجعة خطط التدقيق الداخلي والموافقة عليها على ذلك الأساس، كما تتمتع خطط التدقيق الداخلي بمرونة كافية للتكيف مع المخاطر الجديدة والناشئة والظروف المتغيرة واستراتيجية أعمال البنك والمنتجات والخدمات التي يقدمها.

تعلق لجنة التدقيق أهمية على وضع أسس قوية لمراقبة ومنع عمليات الاحتيال والتزوير، حيث قامت بتبني عدد من المبادرات في هذا المجال. بما في ذلك إخضاع جميع الموظفين لبرنامج تدريبي في مجال التوعية بمخاطر الاحتيال والتزوير مع ضرورة نجاح الموظف في الامتحان المرتبط بالبرنامج التدريبي. وعلاوة على ذلك، يعتبر البنك من أوائل المؤسسات المالية في سلطنة عُمان التي اعتمدت سياسة حماية من يبلغ عن عمليات الاحتيال والتزوير، والتي تشجع جميع موظفي البنك على الإبلاغ عن أي تصرفات مثيرة للشكوك.

في العام ٢٠١٥م، والتزاماً بأفضل الممارسات في هذا المجال، أسندت كل من لجنة التدقيق ورئيس التدقيق الداخلي مهمة إجراء تقييم خارجي لجودة التدقيق الداخلي بالبنك إلى شركة بروتيفيتي العالمية المتخصصة في مجال استشارات المخاطر والجودة كما تتطلب المعايير الدولية للممارسات المهنية في مجال التدقيق الداخلي، والتي تستلزم القيام بمثل هذا التقييم مرة كل خمس سنوات على الأقل، ووفقاً للمعايير المهنية الدولية الموضوعة من قبل معهد المدققين الداخليين، هذا، وقد تم تقييم دائرة التدقيق الداخلي للبنك وتصنيفها على إنها ملتزمة بهذه المعايير. هذا، ويسمح ذلك التصنيف لدائرة التدقيق الداخلي باستخدام عبارة «تم الإجراء وفق المعايير الدولية المتعارف عليها للتدقيق الداخلي»، في تقاريرها. وتم إجراء التقييم الخارجي للجودة والذي أكد مرة أخرى على التزام دائرة التدقيق الداخلي للبنك بالمعايير الدولية للممارسات المهنية في هذا المجال.

تولي لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك أهمية كبرى للتطوير المهني لجميع موظفي التدقيق الداخلي و رفع مستوى قدراتهم للقيام بأداء مسؤولياتهم على أعلى المستويات المهنية الممكنة، كما يتم تخصيص موارد مالية كافية لدائرة التدقيق الداخلي وخاصة في مجال الدعم المطلوب للحصول على المؤهلات والشهادات المهنية ذات الصلة في مجالات متعددة، مثل المحاسبة والتدقيق الداخلي والاحتيال والتزوير وإدارة المخاطر وأمن المعلومات والتمويل الإسلامي والالتزام ومكافحة غسيل الأموال.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة التدقيق ولجنة المخاطر قد إجتمعتا وفقاً لجدول الاجتماعات المحدد لهما خلال العام ٢٠١٨م، وقد أدتا المهام المناطة بكل منهما على أكمل وجه.

٣- لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس إدارة البنك:

تتولى لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة المسؤوليات التالية:

- اقتراح التعيينات بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، من خلال تحديد وتسمية المرشحين المناسبين للحصول على موافقة مجلس الإدارة.
- تحديد المبادئ والمعايير والأحكام الخاصة بسياسة مكافآت موظفي البنك وفي عام ٢٠١٨م، قامت لجنة الترشيحات والتعويضات بما يلي:
- مراجعة وإعتماد إدارة الأداء ومراجعة سياسة العلاوات والمكافآت والحوافز وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني تحت عنوان «مكافآت موظفي البنوك»، ويشمل ذلك تطبيق آلية للمكافآت الخاصة بمتخذي القرارات التي تنطوي على مخاطر مادية قد تؤثر على البنك خلال مدى زمني حددته الآلية. مراجعة وتعديل وإدارة سياسة الأداء والمكافآت والحوافز وذلك تماشيًا مع القواعد الـ (٢٨) التي يصدرها مجلس الاستقرار المالي بصيغته المقدمة من البنك المركزي العُماني.
- مراجعة إطار إدارة المواهب والتخطيط للتعاقب والإحلال في البنك.
- وجود نظام لتقييم الأداء مبني على معايير توزيع مكافآت أعضاء فريق الإدارة.
- إستعراض مشروع تهيئة فريق الإدارة واقتراح هيكل تنظيمي جديد للبنك.

كبار المساهمين للبنك هو كما يلي:

اسم المساهم	نسبة المساهمة (%)
شؤون البلاط السلطاني	٢٣,٦٣
مجموعة دبي المالية ش.م.م	١١,٧٧
صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية	٧,٥٦
حساب إتش إس بي سي- صندوق تقاعد وزارة الدفاع	٦,٤٩
صندوق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	٥,١٣
العمانية الوطنية للاستثمار ش.م.م	٥,٠٤
أوبار كابيتال	٤,٦٣
حساب إتش إس بي سي- شركة مسقط أوفرسيز ش.م.م	٣,٦٣
صندوق تقاعد شرطة عمان السلطانية	١,٩٠
صندوق الاحتياطي العام للدولة	١,٥١
مستثمرون آخرون	٢٨,٧٢
الإجمالي	١٠٠,٠٠

المصدر: شركة مسقط للمقاصة والإيداع (ش.م.ع.م).

رأس المال المدفوع بالكامل ٢٠٩٤٧،٤١٢،٧٣٥ سهماً، ويحتفظ بها ٧،٣٦٢ مساهم مسجل بشركة مسقط للمقاصة والإيداع (ش.م.ع.م).

حقوق المساهمين

تتمتع جميع أسهم البنك بحقوق متساوية مرتبطة بملكيته، مما يعني حق المساهم في استلام الأرباح الموزعة والمعلن عنها خلال إجتماعات الجمعيات العامة مع حق الأفضلية في الإكتتاب في الأسهم الجديدة و حق الحصول على حصة من أصول البنك في حالات التصفية وحق التصرف في الأسهم بموجب القانون

بالإضافة إلى حق المساهم في الاطلاع على الميزانية العمومية للبنك و حساب الربح والخسارة وسجلات المساهمين واستلام الإخطارات والتصويت في إجتماعات الجمعيات العامة شخصيًا أو من خلال وكيل مفوض و حق التقدم بطلب إلغاء أي قرار تم اتخاذه خلال إجتماع الجمعية العامة أو من قبل مجلس الإدارة يكون مخالفًا للقانون أو النظام الأساسي للبنك و لوائحه وحق اتخاذ أي إجراءات ضد أعضاء مجلس الإدارة و مراقبي حسابات البنك بالنيابة عن المساهمين أو بالنيابة عن البنك استنادًا إلى أحكام المادة (١١٠) من قانون الشركات التجارية رقم (١٩٧٤/٤م) وتعديلاته والنظام الأساسي للبنك. إن إصدار البنك أسهمًا مجانية لا يتطلب موافقة إجتماع الجمعية العامة غير العادية للمساهمين، غير أن إصدار وتخصيص الأسهم عبر إكتتاب خاص يتطلب الموافقة المذكورة، علمًا بأن الأنظمة والجهات الرقابية في سلطنة عُمان لا تسمح للبنك بإعادة شراء أسهمه.

يولي البنك أهمية كبرى لإحترام حقوق صغار المساهمين والحفاظ على مصالحهم، كما يحرص على عرض وجهات نظرهم في إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات الجمعيات العامة. وينطبق مبدأ (صوت واحد للسهم الواحد) على جميع المساهمين لكي يتمكن صغار المساهمين من ترشيح وإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة واتخاذ أي إجراء ضد مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في حالة اتخاذ قرارات تضر بمصالح هؤلاء المساهمين.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

يعمل البنك وفقًا لسياسات وإجراءات شاملة تحكم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، ويشمل ذلك القروض والسلفيات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة بهم وأي تعاملات مع شركات يمتلك فيها أعضاء مجلس الإدارة حصص كبيرة أو مهيمنة.

هذا ويتم الإفصاح عن أي قروض أو سلفيات يتم منحها لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الأطراف ذات العلاقة به في الإفصاحات المضمنة في البيانات المالية السنوية الواردة في التقرير السنوي للبنك، وتعتبر هذه الإفصاحات عامة. ويتم أيضًا الإفصاح للمساهمين في إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية عن أي معاملات أخرى تنفذ مع أعضاء المجلس بالطريقة الاعتيادية لأعمال البنك وبدون أي معاملة تفضيلية بالإضافة إلى البنود الأخرى المدرجة على جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية.

التأكيدات:

١. يؤكد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمساهمين بأن البنك في وضع مالي قوي ويتوقع أن يتمكن من تحقيق النمو وتنفيذ الخطط التوسعية المرسومة.
٢. يقوم مجلس إدارة البنك بمراجعة فاعلية الأنظمة والإجراءات والرقابة الداخلية بشكل مفصل مرة واحدة كل سنة على الأقل للتأكد من أن الأنظمة المذكورة فعالة.
٣. توجد لدى البنك إجراءات محددة بوضوح فيما يتعلق بشطب الديون يتم اللجوء إليها فقط بعد إستنفاد جميع فرص التحصيل الأخرى.
٤. يتم إعداد كافة البيانات المالية بدقة بعد مراجعة دفاتر الحسابات بعناية، علمًا بأن البنك يتقيد بمعايير التقارير المالية العالمية (IFRS) في إعداد وتقديم البيانات المالية.
٥. قام البنك بتطبيق نظام متطور للتدقيق والرقابة الداخلية لضمان رفع التقارير المالية في حينها، كما يتم رفع تقارير عن الأداء المالي للبنك ومستوى أداء الأنشطة الأخرى إلى مجلس الإدارة بشكل منتظم، وذلك بعد مراجعتها وتحليلها من قبل دائرة المالية، ويتم إعداد البيانات المالية بإتباع سياسات محاسبية مناسبة يتم تطبيقها بشكل مستمر. وقد وضع البنك الإجراءات والضوابط التشغيلية الضرورية لضمان تنفيذ العمليات المصرفية وإعداد الحسابات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، كما

تتم مراجعة البيانات المالية من قبل دائرة التدقيق الداخلي قبل تقديمها للجنة التدقيق ومن ثم إلى مجلس إدارة البنك للموافقة عليها بعد ذلك.

٦. يتبع البنك سياسات وإجراءات مدروسة تتناسب مع موقعه كمؤسسة مالية رائدة ذات تواجد إقليمي ودولي.

٧. يحتفظ البنك بتغطية تأمينية ملائمة على الممتلكات والأصول القابلة للتأمين لضمان تغطيتها ضد المخاطر التي قد تتعرض لها.

٨. يتقيد البنك وبصورة مطلقة وكاملة بميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م) المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية.

٩. أكمل البنك كافة المتطلبات اللازمة للتقيد بمعايير إتفاقية بازل (٢) المعيار الثالث (Pillar III).

١٠. استوفى البنك متطلبات إتفاقية بازل والبنك المركزي العُماني فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

١١. بالنسبة لسنة ٢٠١٨م، قد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بمعدل (٤٠ ٪). ونظرًا للسجل الجيد لتوزيعات أرباح البنك في السنوات السابقة، فقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة (٢٥ ٪) للعام ٢٠١٨م تماشيًا مع الأرباح النقدية المدفوعة في السنوات العديدة الماضية، بالإضافة إلى اقتراح توزيع نسبة (٥ ٪) كأسهم مجانية. ولقد سجلت نسبة كفاية رأس المال (CAR) للبنك بعد توزيعات الأرباح النقدية (١٩,٢٢ ٪) وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي. وسيحصل المساهمين في البنك على أرباح نقدية بواقع (٠,٠٣٥) ريال عُماني لكل سهم قيمته الإسمية مائة بيسة وذلك بإجمالي مبلغ (١٠٣,١٥٩) مليون ريال عُماني على رأس المال الحالي للبنك. علاوة على ذلك، سيحصل المساهمين على سهم مجاني لكل (٢٠) سهم عادي بإجمالي (١٤٧,٣٧٠,٦٣٦) سهم بقيمة (٠,١٠٠) ريال عُماني لكل منها بقيمة إجمالية تبلغ (١٤,٧٣٧) مليون ريال عُماني. هذا وسيكون توزيع الأرباح النقدية والأسهم المجانية رهناً بالحصول على موافقة إجتماع الجمعية العامة السنوية للمساهمين والجهات التنظيمية والرقابية المختصة.

١٢. يقوم البنك بإعداد تقرير مفصل مضمن في التقرير السنوي للبنك حول مناقشات الإدارة التنفيذية وتحليلاتها.

١٣. بناء على متطلبات البند (٢ س) من المبدأ الرابع من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥ م)، والموافقة في إجتماع الجمعية العامة السنوية للمساهمين الذي تم عقده في ١٩ مارس ٢٠١٧م لتعيين شركة إرنست أند يونغ "ش.م.م"، سلطنة عمان ("EY") كخبير استشاري، لتقييم أداء مجلس إدارة البنك واللجان المنبثقة عن المجلس للسنوات (٢٠١٧م - ٢٠١٨م)، قامت الشركة بإجراء تقييم لأداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ثم تم تقديم تقرير إلى رئيس مجلس الإدارة وفقًا لذلك. وقد أسفر تقييم أداء مجلس إدارة البنك واللجان المنبثقة عن المجلس للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م عن أداء إيجابي بشكل عام فيما يتعلق بفعالية وكفاءة مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وكان إيجابيًا بشكل خاص على الانفتاح ورغبة جميع أعضاء مجلس الإدارة في مواصلة تحسين عمل المجلس واللجان المنبثقة عنه.

سياسة توزيع الأرباح:

ينتج مجلس إدارة البنك سياسة توزيع أرباح حصيفة حيث يتم الاحتفاظ باحتياطي كاف ومخصصات ملائمة لمجابهة أي ظروف طارئة داخلية أو خارجية. وتهدف سياسة توزيع الأرباح إلى مكافأة المساهمين مع الأخذ في الحسبان في ذات الوقت متطلبات التوسع المستقبلي لأعمال البنك وكفاية رأس المال من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح السنوية.

سياسة الإفصاح وتوفير المعلومات للمستثمرين:

- ١- يولي البنك أهمية قصوى للحفاظ على حقوق المساهمين والإفصاح عن المعلومات الهامة، ولذلك، فإن كافة المعلومات والأخبار والتطورات المتعلقة بالبنك، بما فيها البيانات المالية، متاحة للمساهمين الذين يمكنهم طلب هذه المعلومات من البنك مباشرة وفي أي وقت.
- ٢- يتضمن موقع البنك على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت (www.bankmuscat.com) آخر المستجدات والتطورات فيما يخص البنك و نشاطاته.
- ٣- يطبق البنك سياسة شاملة للإفصاح عن المعلومات الجوهرية، كما تم تكوين لجنة للإفصاح عن المعلومات الجوهرية وتسمية أشخاص مفوضين بالإفصاح عن الأخبار والبيانات المتعلقة بالبنك للمساهمين ووسائل الإعلام والجمهور، علمًا بأنه يتم إطلاع المساهمين والمستثمرين والجمهور على كافة المعلومات الجوهرية في الوقت المناسب وبشكل دوري ومنتظم.
- ٤- يتم نشر كافة المعلومات التي تهم المستثمرين على موقع البنك الإلكتروني www.bankmuscat.com ويشجع البنك كل من يهمل الأمر الدخول إلى الموقع المذكور للحصول على هذه المعلومات.
- ٥- لم يتم فرض مخالفات تنظيمية على البنك من قبل الهيئة العامة لسوق المال خلال السنوات الثلاث الماضية. فرض البنك المركزي العماني ومؤسسة النقد العربي السعودي غرامات على البنك بلغت ٢٩٣,٥٠٠/- ر.ع ومبلغ ٣١,٢٧٣/- على التوالي بناءً على تقارير ونتائج التدقيق السنوي.
- ٦- دفع البنك مبلغ (٢٦٩,٧٠١) ريال عُُماني للمدققين الخارجيين مقابل أعمال التدقيق والمراجعة التي قاموا بها خلال العام ٢٠١٨م، علمًا بأن البنك يستخدم مدققين خارجيين في مختلف الدول التي يمارس فيها أعماله. إن المبلغ المشار إليه في هذه الفقرة هو إجمالي مدفوعات البنك لأعمال التدقيق التي قدمها له المدققون الخارجيون في سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، بالإضافة إلى أتعاب مهنية أخرى ذات صلة بأعمال التدقيق الخارجي.
- ٧- قدم البنك خلال العام عروضاً مرئية ومعلومات حول عملياته لعدد من المحللين والمستثمرين في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

حركة تداول سهم البنك بسوق مسقط للأوراق المالية ومؤشرات البنوك:

يوضح الجدول رقم (٦) في نهاية هذا التقرير حركة سعر سهم البنك بسوق مسقط للأوراق المالية شهريًا خلال العام.

مراقبو حسابات البنك برايس ووترهاوس كوبرز (PwC):

برايس ووترهاوس كوبرز هي شبكة عالمية من الشركات العاملة في ١٥٨ دولة مع أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ موظف ملتزم بتقديم خدمات عالية الجودة في مجالات التأمين والضرائب والخدمات الاستشارية، كما توفر برايس ووترهاوس كوبرز التدريب التجاري والمؤهلات المهنية المالية من خلال أكاديمية برايس ووترهاوس كوبرز.

وقد تم إنشاء برايس ووترهاوس كوبرز في منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من ٤٠ عامًا، والآن لديها شركات في البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان والأراضي الفلسطينية وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ويعمل بها حوالي ٤٢٠٠ موظف (www.pwc.com/me).

تم تأسيس برايس ووترهاوس كوبرز في عُمان منذ أكثر من ٤٠ عامًا ويوجد لديها ٤ شركاء، بما في ذلك شريك عُُماني ، وأكثر من ١٤٠ من المهنيين وموظفي الدعم. تتميز الشركة بوجود خبراء في مجال التأمين والخدمات الضريبية والاستشارية وهي قادرة على الجمع بين خبرتها في مجال الاستشارات المتخصصة الدولية والمهارات التقنية والخبرة المحلية ذات الصلة.

اسم برايس ووترهاوس كوبرز يشير إلى شبكة برايس ووترهاوس كوبرز و/أو واحد أو أكثر من الشركات الأعضاء فيها، كل واحدة منها هي كيان قانوني منفصل. يرجى الاطلاع على www.pwc.com/structure للتعرف على المزيد من التفاصيل.

نبذة مختصرة حول أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك:

الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني:

شغل الشيخ/خالد بن مستهيل المعشني منصب رئيس مجلس إدارة البنك بالإضافة إلى كونه رئيس لجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس إدارة البنك وذلك منذ أبريل ٢٠١١م. هذا ولقد شغل الشيخ/ خالد بن مستهيل المعشني منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك منذ مارس ١٩٩٩م إلى أن تم تعيينه رئيساً لمجلس الإدارة في أبريل ٢٠١١م. يحمل الشيخ/خالد بن مستهيل المعشني شهادة بكالوريوس في الاقتصاد من المملكة المتحدة و شهادة الماجستير في دراسات الحدود الدولية من معهد الدراسات الشرقية والإفريقية التابع لجامعة لندن بالمملكة المتحدة.

الفاضل / سليمان بن محمد اليحيائي:

الفاضل/ سليمان بن محمد اليحيائي ، نائب رئيس مجلس الإدارة منذ يونيو ٢٠١١م و رئيس لجنة إدارة المخاطر وعضو لجنة الترشيحات والتعويضات التابعتين لمجلس إدارة البنك. يحمل الفاضل/ سليمان بن محمد اليحيائي مؤهل عالي في إدارة الأصول المالية من جامعة لوزان بسويسرا (٢٠٠٢م) و ماجستير في الإدارة المالية من جامعة ويلز ببريطانيا (٢٠٠٠م) و مؤهل عالي في الأزمات والإصلاح المالي من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٩م). يشغل الفاضل/ سليمان بن محمد اليحيائي حالياً منصب خبير الإستثمار بشؤون البلاط السلطاني وهو رئيس مجلس إدارة عُمان كلورين "ش.م.ع.ع" و عضواً بمجلس إدارة شركة المدينة العقارية "ش.م.ع.م" ورئيس مجلس إدارة صندوق عُمان للدخل الثابت ورئيس مجلس إدارة صندوق عُمان للمشاريع السياحية المتكاملة و رئيس مجلس إدارة تيلكوم عُمان و رئيس مجلس إدارة صندوق أوريكس و رئيس مجلس إدارة صندوق البنك الوطني العُماني لدول مجلس التعاون الخليجي ورئيس مجلس إدارة الخليج كلورين ذات مسؤولية محدودة بدولة قطر و عضو مجلس إدارة يونيون كلورين "ذ.م.م" بدولة الإمارات العربية المتحدة.

العميد الركن/ ناصر بن محمد الحارثي (عميد ركن متقاعد):

الفاضل/ناصر بن محمد بن سالم الحارثي (عميد ركن متقاعد) عضو مجلس إدارة البنك منذ مارس ٢٠٠٧م وهو رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ، وخلال خدمته العسكرية بوزارة الدفاع، تولى عدداً من الوظائف الهامة من بينها رئيس التدقيق الداخلي ومدير عام التنظيم والخطط ومدير عام الإدارة والموارد البشرية .

الفاضل / حمود بن إبراهيم صومار الزدجالي:

الفاضل/ حمود بن إبراهيم صومار الزدجالي ، عضو مجلس إدارة البنك منذ يناير ٢٠٠١م وعضو لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس إدارة البنك. الفاضل/ حمود بن إبراهيم صومار الزدجالي هو موظف في صندوق تقاعد شرطة عُمان السلطانية "ش.م.م" بصفته المدير العام.

الفاضل / كي. كي. عبدالرزاق:

الفاضل / كي.كي. عبدالرزاق عضو مجلس إدارة البنك منذ مارس ١٩٩٦م وعضو لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وهو المدير المالي لمجموعة مسقط أوفرسيز (ش.م.م). يحمل الفاضل / كي.كي. عبدالرزاق شهادة الماجستير في الاقتصاد من جامعة كيرالا ، وهو عضو في مجالس إدارتي العُمانية لخدمات التمويل (ش.م.ع.م) والخليجية بادر لأسواق المال (ش.م.ع.م).

الشيخ / سعيد بن محمد الحارثي:

الشيخ / سعيد بن محمد بن أحمد الحارثي ، هو عضو بمجلس إدارة البنك منذ يوليو ٢٠١١م و عضو لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ويشغل حالياً منصب مساعد مدير عام التمويل بشؤون البلاط السلطاني. يحمل الشيخ/ سعيد شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة فكتوريا (ملبورن-إستراليا) وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال و تخصص فرعي في نظم الحاسب الآلي من جامعة كاليفورنيا إستانيسلوس (ولاية كاليفورنيا-الولايات المتحدة الأمريكية).

الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني:

الشيخ/ سعود بن مستهيل بن أحمد المعشني ، هو عضو بمجلس إدارة البنك منذ مارس ٢٠١٣م ممثلاً لمسقط أوفرسيز وهو عضو بلجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. يشغل الشيخ/ سعود منذ العام ٢٠٠٨م منصب مدير التسويق وتطوير الأعمال التجارية في مجموعة مسقط أوفرسيز، علماً بأن المجموعة تعمل في القطاع المالي و في مجال العقارات والتجارة و السفريات و التأمين إلى جانب المشاريع المشتركة. إلتحق الشيخ/ سعود في العام ٢٠١١م بوزارة الخارجية-المنظمات الدولية ، و هو حاصل على شهادة الماجستير في الدبلوماسية الدولية من جامعة إيست أنجليا (بالمملكة المتحدة) في العام ٢٠١٥م ، كما يحمل شهادة إدارة الأعمال من جامعة ستافوردشاير (بالمملكة المتحدة) في العام ٢٠١٠م.

الفاضل / خالد ناصر الشامسي:

الفاضل/ خالد ناصر حميد الشامسي عضواً بمجلس إدارة البنك منذ أكتوبر ٢٠١٥م وعضو لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس إدارة البنك. خلال مسيرته العملية، إكتسب الفاضل/خالد الشامسي خبرات متنوعة من خلال التعامل في الأصول المالية المملوكة للقطاعين العام والخاص، علاوة على الأصول العقارية والاستثمارات البديلة. الفاضل/ خالد الشامسي عضو في مجالس إدارات العديد من الشركات المدرجة بالأسواق المالية والشركات الخاصة. يحمل الفاضل/خالد الشامسي شهادة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في المحاسبة وإدارة الأعمال الدولية، وهو مدير معتمد من قبل الأنسيد (INSEAD) في مجال حوكمة الشركات.

الفاضل / سوندر جورج:

الفاضل/سوندر جورج عضواً مؤقتاً بمجلس الإدارة ممثلاً للفاضل/الشركة العُمانية الوطنية للاستثمار "ش.م.ع.م" وعضو لجنة إدارة المخاطر وعضو لجنة الترشيحات والتعويضات التابعتين لمجلس إدارة البنك. وهو شخصية مصرفية من ذوي الكفاءة والخبرة المصرفية المكتسبة خلال ٤٠ عاماً من العمل المتواصل في القطاع المصرفي ، منها حوالي ٢٥ عاماً في سلطنة عمان. تقاعد الفاضل/سوندر جورج من خدمة البنك في ديسمبر ٢٠١٢م وقد كان آخر وظيفة تقلدها هي نائب الرئيس التنفيذي ، حيث كان جزءاً مهماً في عملية صنع القرار ، وذلك في كل ما يتعلق برؤية البنك وتوجهه الإستراتيجي وكان مشاركاً فاعلاً في أنشطة الإدارة العامة للبنك. خلال فترة عمل الفاضل/ سوندر جورج الممتدة، نما البنك من فرع واحد إلى أكبر بنك في سلطنة عُمان مع قاعدة أصول تتجاوز ٢٠ مليار دولار أمريكي. بعد تقاعده في ديسمبر ٢٠١٢م، قام البنك بتعيين الفاضل/سوندر جورج في منصب كبير المستشارين في البنك، حيث وضع خبرته الطويلة في خدمة البنك وظل يقدم المشورة في المسائل الإستراتيجية، خلال الفترة من يناير ٢٠١٣م إلى ديسمبر ٢٠١٣م. الفاضل/سوندر جورج مواطن عماني ينحدر من جمهورية الهند وتم منحه الجنسية العمانية في عام ٢٠٠١م نظراً لما قدمه من خدمات للمجتمع العماني بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص خلال إقامته الطويلة

في سلطنة عُمان. الفاضل/سوندر جورج خريج كلية العلوم من جامعة مدراس بجمهورية الهند وحاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الدولي للتنمية الإدارية في لوزان بسويسرا ، وهو أيضاً زميل بمعهد تشارترد للمصرفيين، لندن، و زميل مشارك في المعهد الهندي للمصرفيين. وهو أيضاً عضواً في مجلس إدارة النهضة للخدمات "ش.م.ع.ع" و هاليكون كابيتال "ش.م.ع.م" و صندوق الدخل الثابت عمان و الشركة المتكاملة للاتصالات السلوكية واللاسلكية (تيو) "ش.م.ع.ع". الفاضل/ سوندر جورج أيضاً عضو في مجلس الأمناء في كلية الشرق الأوسط (عُمان)".

نبذة حول أكبر سبعة موظفين بالإدارة التنفيذية للبنك:

أعلن بنك مسقط عن الهيكل التنظيمي الجديد، إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩م.

الشيخ / وليد بن خميس الحشار (الرئيس التنفيذي):

يتولى الشيخ/ وليد بن خميس الحشار منصب الرئيس التنفيذي في بنك مسقط (إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩م). وقد شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي قبل ذلك. وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة شركة عمان للتنمية السياحية (عمران) «ش.م.ع.م»، ومركز عمان للحوكمة والتنمية المستدامة وكلية الدراسات المصرفية والمالية وجمعية المصارف العمانية. تشمل خبرته الممتدة على مدى السنوات الـ ٢٧ سنة الماضية العمل في قطاعات البنوك والنفط والغاز. قبل إنضمامه إلى بنك مسقط، كان يشغل مناصب رفيعة في عدد من الشركات العاملة في هذه القطاعات. وهو حاصل على دبلوم دراسات عليا في الإدارة العامة من كلية هارفارد للأعمال، كما إنه حاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ولاية كاليفورنيا في سكرامنتو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الفاضل / سليمان بن حمد الحارثي (رئيس مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد):

يتولى الفاضل/سليمان بن حمد الحارثي منصب رئيس مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد (إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩م)، وقد شغل سابقاً منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة «ميثاق» للصيرفة الإسلامية والذي يعتبر الرائد في الخدمات المصرفية الإسلامية بالسلطنة. يحظى الفاضل/ سليمان بن حمد الحارثي بخبرة في العمل المصرفي تفوق ٣٠ عاماً حيث تولى سابقاً إدارة الأعمال المصرفية للأفراد والشركات والأعمال المصرفية الخاصة، والصيرفة الإسلامية المحلية. وقد إلتحق الفاضل/سليمان بن حمد الحارثي ببنك مسقط سنة ٢٠٠٥م، وهو عضو في مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الصناعية وشركة تطوير الدقم (الذراع الإستثماري لهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم) وشركة باكستان وعُمان لإدارة الأصول المحدودة وعضو بجمعية الصداقة العُمانية الفرنسية. حصل الفاضل/ سليمان الحارثي على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال (المالية) من جامعة ليشستر بالمملكة المتحدة (٢٠٠٢م) وشهادة الدبلوم في الدراسات المصرفية من معهد الدراسات المصرفية بسلطنة عُمان (٢٠٠٣م) ، كما أكمل برنامجاً متقدماً في مجال الإدارة في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

الفاضل/كي. جوبا كومار (رئيس الأعمال المصرفية للأفراد):

يتولى الفاضل/ كي جوبا كومار منصب رئيس الأعمال المصرفية للأفراد (إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩م)، وقد شغل سابقاً منصب نائب رئيس العمليات المصرفية في البنك، وهو مسؤول عن إدارة الخدمات المصرفية للأفراد ومركز تطوير الخدمات في البنك. وهو محاسب قانوني ومحاسب تكاليف وأمين سر مجلس إدارة معتمد بجمهورية الهند، وهو عضو في معهد المحاسبين الإداريين القانونيين في لندن، وعضو في جمعية الأسواق المالية في لندن وعضو في جمعية أمناء صناديق الإستثمار في لندن. الفاضل/ كي جوبا كومار حاصل أيضاً على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الدولي للتنمية الإدارية في مدينة لوزان بسويسرا.

الفاضل / أحمد بن فقير البلوشي (رئيس الأعمال المصرفية للشركات):

الفاضل / أحمد بن فقير البلوشي هو رئيس الأعمال المصرفية للشركات ببنك مسقط، وهو مسؤول عن مجموعة الأعمال المصرفية للشركات، التي تضم كل من دائرة الشركات الكبيرة والمشاريع وهيكلية التمويل وأقسام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفروع الدولية. الفاضل / أحمد هو زميل عضو جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)، المملكة المتحدة وحاصل على شهادة برنامج الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال (EMBA) من جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال (HEC) بباريس. بدأ الفاضل / أحمد مسيرته المهنية في بنك مسقط في أكتوبر ١٩٩٤م كمحقق داخلي واستكمل ٢٤ سنة مع بنك مسقط قبل توليه منصب رئيس الأعمال المصرفية للشركات، عمل بمنصب نائب مدير عام الموارد البشرية والرئيس التنفيذي لفرع بنك مسقط بالمملكة العربية السعودية.

الفاضل / عبد الله بن زهران الهنائي (رئيس الأعمال المصرفية المتخصصة والنمو الإستراتيجي):

الفاضل / عبدالله زهران الهنائي هو رئيس الأعمال المصرفية المتخصصة والنمو الإستراتيجي للبنك، وهو مسؤول عن الخزينة وأسواق رأس المال وأعمال بنوك الإستثمار وإدارة الأصول والمؤسسات المالية العالمية والاستثمار في الملكية والنمو الاستراتيجي للبنك. قبل أن يصبح رئيساً للأعمال المصرفية المتخصصة والنمو الإستراتيجي، شغل منصب مدير عام الأعمال المصرفية المتخصصة والشركات. يتمتع الفاضل / عبدالله بخبرة تزيد عن ٢٢ عامًا في القطاع المصرفي، وهو عضو في عدد من مجالس الإدارة ولجان صناديق الإستثمار. حصل الفاضل / عبد الله على شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال (EMBA) من المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD، لوزان. كما أنه محاسب قانوني معتمد (الولايات المتحدة الأمريكية) وحاصل على شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA) من معهد المحللين الماليين بالولايات المتحدة الأمريكية. وهو حاصل أيضًا على دبلوم في الإدارة العامة من جامعة هارفارد للأعمال، كما أكمل برنامجًا متقدمًا في مجال الإدارة في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

الفاضلة / شبيخة بنت يوسف الفارسي (رئيس الإستراتيجية والخدمات المؤسسية):

الفاضلة / شبيخة بنت يوسف الفارسي هي رئيس الإستراتيجية والخدمات المؤسسية. وهي مسؤولة عن إدارة الإستراتيجية والموارد البشرية وتطوير خدمة الزبائن والاتصالات التجارية وتقنية المعلومات والائتمان. قبل هذا المنصب، شغلت منصب مدير عام الإستراتيجية والتطوير المؤسسي ومساعد مدير عام الرقابة المالية والإستراتيجية في بنك مسقط. حصلت على درجة البكالوريوس في التجارة والاقتصاد، تخصص التسويق، من جامعة السلطان قابوس عام ١٩٩٩م و على شهادة الماجستير في المالية من كلية كاس لإدارة الأعمال، جامعة سيتي في لندن عام ٢٠٠٥م. قبل انضمامها إلى البنك، عملت في المركز العماني لترويج الإستثمار وتنمية الصادرات (المعروف حاليًا باسم إثراء) بصفتها المدير العام بالإنابة لترويج الإستثمار.

الفاضل / تي جانيش (رئيس الرقابة المالية):

الفاضل / جانيش ثاناغل هو رئيس الرقابة المالية للبنك ومسؤول عن مجموعة المالية وتخطيط الأعمال والخدمات المركزية للمشتريات والخزينة والاستثمار. يتمتع الفاضل / جانيش بخبرة تزيد عن ٢٤ عامًا، منها ٢١ عامًا في القطاع المصرفي. وهو محاسب قانوني مؤهل (ACA) من معهد المحاسبين المعتمدين في الهند، كما إنه محاسب إداري معتمد (CMA) من معهد المحاسبين الإداريين بالولايات المتحدة الأمريكية ومحاسب تكاليف (ICWA) من معهد محاسبة التكاليف والأعمال بالهند. كما أنه حاصل على دبلوم الدراسات العليا في الإدارة العامة من كلية هارفارد للأعمال.

***ملاحظة:** تقاعد كل من الفاضل / عبدالرزاق بن علي بن عيسى و الفاضل / أحمد بن محمد العبري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م فيما يلي نبذة عنهما:

الفاضل / عبد الرزاق بن علي بن عيسى (الرئيس التنفيذي سابقاً):

الفاضل/ عبد الرزاق علي عيسى يشغل حاليًا المناصب التالية التي تمثل بنك مسقط:

- (١) جمعية المصرفيين العمانيين (رئيس مجلس الإدارة) ؛
- (٢) عضو مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال (CMA)
- (٣) صندوق أوريكس (عضو في لجنة المستثمرين) ؛
- (٤) صندوق مسقط
- (٥) الاتحاد العالمي للمصارف العربية (عضو المجلس الاستشاري) ؛
- (٦) صندوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.

حصل الفاضل/ عبد الرزاق علي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ويلز. وقد حضر أيضًا برنامج التطوير الإداري في جامعة هارفارد.

الجوائز الشخصية

- حصل الفاضل/ عبد الرزاق علي عيسى عام ٢٠١٢م على الدكتوراه الفخرية من جامعة هندوستان ، تشيناي ، الهند.
- الشخصية المصرفية العربية لعام ٢٠١٢م من قبل الاتحاد المصرفي العربي.
- تم تصنيفه من بين أكثر ٥٠٠ شخصية عربية مؤثرة في "أقوى ٥٠٠ شخصية - أكثر العرب تأثيراً في العالم من قبل مجلة أرابيان بيزنس".
- "الشخصية المالية والمصرفية للعام" في حفل جوائز الشرق الأوسط التنفيذي الثالث لعام ٢٠٠٦م
- أفضل رئيس تنفيذي لعام ٢٠٠٢م من قبل مجلة بيزنس توداي (Business Today).

الفاضل / أحمد بن محمد العبري (رئيس العمليات المصرفية سابقاً):

الفاضل/ أحمد محمد العبري عضو في صندوق عُمان للمشروعات السياحية المتكاملة (OITPF) وصندوق عمان للدخل الثابت. الفاضل/ أحمد العبري حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكونشاير وهامبرسايد، المملكة المتحدة وقد حضر أيضا برنامج الإدارة المتقدمة في كلية إنسياد وبرنامج المديرين العموم من كلية هارفارد للأعمال.

نبذة عن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لميثاق، نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية (الهيئة):

أ.د./ علي محي الدين القره داغي - رئيس الهيئة:

فضيلة الشيخ الدكتور/ القره داغي تمت إعادة تعيينه عضو الهيئة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩م. ويعتبر الدكتور القره داغي أحد كبار المستشارين الشرعيين في مجال التمويل الإسلامي حول العالم حيث يرأس أو يشغل مناصب هامة في عدد من الهيئات والمجالس الشرعية بما فيها المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث (إيرلندا) ومجمع الفقه الإسلامي (جده) ولجنة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين) والهيئة العالمية للزكاة (الكويت)؛ كما أنه حصل على "جائزة الدولة التشجيعية في الفقه الإسلامي المقارن" من دولة قطر، و"جائزة عجمان لخدمة المجتمع" عام ٢٠٠١م بدولة الإمارات العربية المتحدة. والأستاذ الدكتور

القره داغي حاصل على درجة الدكتوراة منذ العام ١٩٨٥م في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر، ولديه من المؤلفات ما يزيد على ٣٣ مؤلفاً. يشارك الدكتور/ القره داغي بانتظام في المنتديات الإسلامية، ويجلس حالياً كعضو في مجلس أمناء كلية الشريعة والقانون بجامعة قطر، إلى جانب عضويته في اللجنة الأكاديمية الاستشارية للمركز الإسلامي التابع لجامعة أوكسفورد.

الشيخ / عصام محمد إسحاق - عضواً تنفيذياً:

فضيلة الشيخ/ عصام إسحاق تمت إعادة تعيينه عضو الهيئة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩م. ويعتبر الشيخ عصام أحد علماء الشريعة المعروفين حيث يتميز بحضور بارز في مجال صناعة التمويل الإسلامي بما في ذلك الصيرفة الإسلامية وصناديق التكافل والاستثمار إلى جانب ما لديه من خبرة ثرية متراكمة تشمل الشرق الأوسط وجنوب آسيا و أوروبا. يعمل الشيخ عصام عضواً بارزاً في العديد من الهيئات الشرعية بما في ذلك المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (البحرين) والهيئة الشرعية لبنك دار الاستثمار (البحرين) وبنك إيكواس اميك (قيرغستان) مصرف الهلال (الإمارات العربية المتحدة) وبنك أركابينا (البحرين) وبنك البركة الإسلامي (البحرين) وبنك ميزان الإسلامي (باكستان) وبنك ميونيخ ري لإعادة التكافل بكوالالمبور (ماليزيا) ودار التمويل الإسلامي (الإمارات العربية المتحدة) وأسواق التمويل الإسلامي العالمية (البحرين) ومجموعة كابيتاس (الولايات المتحدة الأمريكية) وهيئة النقد المالديفية (المالديف)، وعضو في لجنة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين). هذا وقد تخرج فضيلة الشيخ عصام من جامعة ماكجيل بمونتريال (كندا) في عام ١٩٨٣م ويقوم حالياً بتدريس الفقه الإسلامي.

الشيخ الدكتور/ ماجد بن محمد الكندي - عضواً تنفيذياً:

فضيلة الشيخ الدكتور/ ماجد بن محمد الكندي تمت إعادة تعيينه عضو الهيئة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩م. ويعتبر فضيلة الدكتور ماجد الكندي أحد رموز الفقه الإسلامي البارزين في سلطنة عمان، حيث يسهم في إثراء مداولات هيئة الرقابة الشرعية لميثاق بعلمه الغزير وخبرته الواسعة في مجال أحكام الشريعة الإسلامية مع التركيز على الممارسات السائدة في السلطنة، وهو من رواد الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، وأحد علماء الشريعة العُمانيين. وبالتوازي مع ما تم تكليفه به في ميثاق للصيرفة الإسلامية، يعمل الدكتور ماجد كأمين عام للجنة الإفتاء بسلطنة عُمان. وقد عمل سابقاً كقاضي مساعد بوزارة العدل وباحث في مكتب الإفتاء بسلطنة عمان. حصل فضيلة الدكتور ماجد الكندي على درجة الدكتوراة في الفقه الإسلامي من الجامعة الإسلامية الدولية بماليزيا في عام ٢٠١٢م وعلى دكتوراة أخرى في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية من جامعة اليرموك بالأردن في عام ٢٠١٤م، ويعتبر فضيلته أول مؤلف عماني في مجال التمويل الإسلامي حيث قام بتأليف كتابين بعنواني «المعاملات المالية والتطبيقات المعاصرة» و «أسواق الأوراق المالية ضمن الإرشادات الشرعية»، وله حضور ملحوظ في المنتديات الإسلامية.

المكرم الشيخ الدكتور / سعيد بن مبارك المحرمي - عضواً:

المكرم الشيخ الدكتور سعيد بن مبارك المحرمي إقتصادي وخبير معتمد في العلوم المصرفية والمالية وقد تم تعيينه خلال الفترة من ٢٠١١م- ٢٠١٢م باحثاً زائراً لدى صندوق النقد الدولي بواشنطن العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد حصل على بكالوريوس العلوم في العلوم المالية في عام ١٩٨٨م من جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية وعلى درجة الماجستير من جامعة ولاية أوريغون بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٤م ثم الدكتوراة من جامعة كارديف بالمملكة المتحدة في عام ٢٠٠٥م. وقد شغل المكرم الشيخ الدكتور سعيد المحرمي منصب مدير مركز البحوث الإنسانية قبل أن يصبح عميداً لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وهو يركز في دراساته، من ضمن مجالات أخرى، على هيكلية الأسواق المصرفية والتنافسية والكفاءة والإنتاجية والأداء والتجارة العربية، وقد نشر ثلاثة كتب تحمل العناوين: «الأعمال المصرفية العربية: الكفاءة والإنتاجية»، و «الأعمال المصرفية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي- قياس المنافسة» و «هيكلية السوق وأداء الأعمال المصرفية العربية» إلى جانب العمل في هيئة الرقابة الشرعية في ميثاق للصيرفة الإسلامية كمستشار متخصص، فقد تم مؤخراً اختيار المكرم الشيخ الدكتور سعيد المحرمي من قبل صاحب الجلالة السلطان المعظم، حفظه الله ورعاه، عضواً بمجلس الدولة. ويشغل حالياً منصب عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس.

وكجزء من خطة الإحلال لهيئة الرقابة الشرعية بميثاق، فقد ترك المكرم الدكتور/ سعيد المحرمي منصبه كعضو في الهيئة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩م. وفي الوقت ذاته، فقد عين مجلس الإدارة عضوين جديدين ضمن أعضاء الهيئة، هما: فضيلة الشيخ/ إرشاد أحمد إعجاز، وفضيلة الشيخ/ وليد سليمان القري بصفتهم مدعوان ثابتان لمدة ٣ سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩م.

الجدول:

جدول رقم (١): تشكيل مجلس الإدارة وحضور الأعضاء لاجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وبدل الحضور (٢٠١٨م):

تم إعداد هذا الجدول وفقاً لمتطلبات الملحق رقم (٣) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م) ويغطي الجدول البند (١-٢) تصنيف أعضاء مجلس الإدارة والشخصيات الاعتبارية التي يمثلونها، والبند (٢-٢) إجتماعات مجلس الإدارة وتواريخها) والبند (٣-٢) اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والحضور خلال السنة) والبند (٥-١) المكافآت والأتعاب):

اسم عضو مجلس الإدارة	الموقع بالمجلس والعضوية في اللجان المنبثقة عن المجلس	حضور اجتماعات مجلس الإدارة	حضور اجتماعات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	حضور اجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	حضر اجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة	صفة العضوية بالمجلس	بدل حضور الاجتماعات ر.ع
الشيخ/ خالد بن مستهيل المعشني	رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة.	٩	ليس عضواً	ليس عضواً	٤	مستقل / غير تنفيذي / من غير المساهمين	٩,٠٠٠/-
الفاضل/ سليمان بن محمد اليحيائي	نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة المخاطر في مجلس الإدارة وعضو في لجنة	٩	ليس عضواً	٥	٤	غير مستقل / غير تنفيذي / مساهم بصفته الشخصية	٩,٦٠٠/-

اسم عضو مجلس الإدارة	الموقع بالمجلس والعضوية في اللجان المنبثقة عن المجلس	حضور اجتماعات مجلس الإدارة	حضور اجتماعات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	حضر اجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	حضر اجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة	صفة العضوية بالمجلس	بدل حضور الاجتماعات ع.ر
	الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة						
العميد الركن ناصر بن محمد الحارثي (متقاعد)، ممثل لصندوق وزارة الدفاع	عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	٩	٦	ليس عضوا	ليس عضوا	مستقل / غير تنفيذي / ممثلاً لشخصية اعتبارية مساهمة	٩,٩٠٠/-
الفاضل / حمود بن إبراهيم الزدجالي ، ممثل لصندوق تقاعد شرطة عُمان السلطانية	عضو مجلس الإدارة وعضو في لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	٩	ليس عضوا	٥	ليس عضوا	مستقل / غير تنفيذي / ممثل لشخصية اعتبارية مساهمة	٩,٩٢٥/-
الفاضل / كي.كي. عبد الرزاق	عضو مجلس الإدارة وعضو في لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.	٩	٦	ليس عضوا	ليس عضوا	مستقل / غير تنفيذي / مساهم بصفته الشخصية.	٩,٩٢٥/-
الشيخ / سعيد بن محمد الحارثي	عضو مجلس	٩	٦	ليس عضوا	ليس عضوا	غير مستقل / غير تنفيذي	٩,٩٢٥/-

اسم عضو مجلس الإدارة	الموقع بالمجلس والعضوية في اللجان المنبثقة عن المجلس	حضور اجتماعات مجلس الإدارة	حضور اجتماعات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	حضر اجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	حضر اجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة	صفة العضوية بالمجلس	بدل حضور الاجتماعات ر.ع
	الإدارة و عضو في لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.					/ مساهم بصفته الشخصية.	
الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني، ممثل مسقط "ش.م.م"	عضو مجلس الإدارة و عضو في لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.	٧	٤	ليس عضوا	ليس عضوا	مستقل / غير تنفيذي / ممثل لشخصية اعتبارية مساهمة	٨,٠٧٥/-
الفاضل / خالد ناصر الشامسي	عضو مجلس الإدارة و عضو لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	٩	ليس عضوا	٥	ليس عضوا	غير مستقل / غير تنفيذي / من غير المساهمين.	٩,٩٢٥/-
الفاضل / جي. أس جورج	عضو مجلس الإدارة و عضو لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة و عضو في لجنة	٨	ليس عضوا	٥	٤	مستقل / من غير تنفيذي / من غير المساهمين.	٩,٠٠٠/-

اسم عضو مجلس الإدارة	الموقع بالمجلس والعضوية في اللجان المنبثقة عن المجلس	حضور اجتماعات مجلس الإدارة	حضور اجتماعات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	حضر اجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	حضر اجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة	صفة العضوية بالمجلس	بدل حضور الاجتماعات ر.ع
	الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة.						
إجمالي المبلغ المدفوع كبدل حضور لأعضاء مجلس الإدارة							٨٥,٢٧٥/-

الجدول رقم (٢): حضور أعضاء مجلس إدارة البنك في اجتماع الجمعية العامة السنوية للمساهمين:

تم إعداد هذا الجدول وفقاً لمتطلبات البند (٢-٢) من الملحق رقم ٣ من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م) "حضور أعضاء مجلس إدارة البنك في اجتماعات المجلس إدارة البنك اجتماعات المجلس وآخر اجتماع للجمعية العامة المنعقدة في ١٨ مارس ٢٠١٨م:"

الرقم	العضو الحاضر في آخر اجتماع الجمعية العامة السنوية	ممثلاً عن
١	الشيخ/ خالد بن مستهيل المعشني	نفسه
٢	الفاضل/ سليمان بن محمد اليحيائي	نفسه
٣	العميد الركن / ناصر بن محمد الحارثي (متقاعد)	صندوق تقاعد وزارة الدفاع
٤	الفاضل/ حمود بن ابراهيم صومار الزدجالي	صندوق تقاعد شرطة عمان السلطانية "ش.م.م"
٥	الفاضل/ كي كي عبد الرزاق	نفسه
٦	الفاضل/ خالد ناصر الشامسي	نفسه
٧	الفاضل/ جي اس جورج	نفسه

الجدول رقم (٣): تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه (٢٠١٨م):

بلغ العدد الإجمالي لإجتماعات المجلس في الفترة من ١ يناير ٢٠١٨م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م تسعة إجتماعات. الحد الأقصى للمدة التي تفصل بين أي إجتماعين ينبغي ألا تتجاوز أربعة أشهر متتالية، وفقاً للبند ١٠ (ب) من المبدأ الثاني من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م)، ولقد كانت تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وهي لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الترشيحات والتعويضات خلال عام ٢٠١٨م كما هو مبين بالجدول أدناه:

الرقم	مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة	تواريخ اجتماعات لجنة التدقيق المنبثقة مجلس الإدارة	تواريخ اجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	تواريخ اجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات
١	٢٩ يناير ٢٠١٨م	٢٩ يناير ٢٠١٨م	٢٦ أبريل، ٢٠١٨م	٢٩ يناير ٢٠١٨م
٢	٢٦ أبريل، ٢٠١٨م	٢٦ أبريل، ٢٠١٨م	٢٥ يوليو، ٢٠١٨م	٢٧ يونيو، ٢٠١٨م
٣	٢٧ يونيو، ٢٠١٨م	٢٥ يوليو، ٢٠١٨م	١٩ سبتمبر، ٢٠١٨م	٢٩ أكتوبر ٢٠١٨م
٤	٢٥ يوليو، ٢٠١٨م	١٩ سبتمبر، ٢٠١٨م	٢٩ أكتوبر ٢٠١٨م	٢٩ نوفمبر ٢٠١٨م
٥	٦ أغسطس، ٢٠١٨م	٢٩ أكتوبر ٢٠١٨م	١١ ديسمبر ٢٠١٨م	
٦	١٩ سبتمبر، ٢٠١٨م	١١ ديسمبر ٢٠١٨م		
٧	٢٩ أكتوبر ٢٠١٨م			
٨	٣٠ و ٣١ أكتوبر ٢٠١٨م			
٩	١١ ديسمبر ٢٠١٨م			

الجدول رقم (٤): رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس:

تم إعداد هذا الجدول وفقاً لمتطلبات البند (٢-٣) عدد مجالس الإدارة الأخرى أو لجان المجلس التي يكون فيها عضو مجلس الإدارة عضواً أو رئيساً) من الملحق رقم (٣) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م) :

١- الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	مساهم بصفته الشخصية / ممثل	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	مساهم بصفته الشخصية	رئيس مجلس إدارة
٢	العمانية للخدمات المالية "ش.م.ع.ع"	مساهم بصفته الشخصية	عضو مجلس إدارة
٣	شركة ظفار للأعلاف "ش.م.ع.ع"	مساهم بصفته الشخصية	عضو مجلس إدارة
٤	شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة "ش.م.ع.ع"	مساهم بصفته الشخصية	رئيس مجلس إدارة

٢- الفاضل / سليمان بن محمد البحنائي:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	مساهم بصفته الشخصية / ممثل	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	مساهم بصفته الشخصية	نائب رئيس مجلس الإدارة

٢	شركة عمان كلورين "ش.م.ع.ع"	مساهم بصفته الشخصية	رئيس مجلس إدارة
---	----------------------------	---------------------	-----------------

٣- العميد الركن / ناصر بن محمد الحارثي (متقاعد):

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	مساهم بصفته الشخصية / ممثل	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	ممثل صندوق تقاعد وزارة الدفاع	عضو مجلس إدارة
٢	شركة عمان للاستثمار والتمويل "ش.م.ع.ع"	بصفته الشخصية	رئيس مجلس إدارة

٤- الفاضل / حمود بن إبراهيم صومار الزدجالي:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	مساهم بصفته الشخصية / ممثل	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	ممثل صندوق تقاعد شرطة عمان السلطانية "ش.م.م"	عضو مجلس إدارة

٥- الفاضل / كي كي عبد الرزاق:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	مساهم بصفته الشخصية / ممثل	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	مساهم بصفته الشخصية	عضو مجلس إدارة
٢	العمانية للخدمات المالية "ش.م.ع.ع"		عضو لجنة التدقيق

٦- الشيخ / سعيد بن محمد الحارثي:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	مساهم بصفته الشخصية / ممثل	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	مساهم بصفته الشخصية	عضو مجلس إدارة
٢	شركة عمان كلورين "ش.م.ع.ع"	مساهم بصفته الشخصية	عضو مجلس إدارة

٧- الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	مساهم بصفته الشخصية / ممثّل	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	ممثّل شركة مسقط إوفرسيز "ش.م.م"	عضو مجلس إدارة

٨- الفاضل / خالد ناصر الشامسي:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	مساهم بصفته الشخصية / ممثّل	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	مساهم بصفته الشخصية	عضو مجلس إدارة

٩- الفاضل / حي إس جورج:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	مساهم بصفته الشخصية / ممثّل	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	مساهم بصفته الشخصية	عضو مجلس إدارة
٢	النهضة للخدمات "ش.م.ع.ع"	مساهم بصفته الشخصية	عضو مجلس إدارة وعضو لجنة التدقيق

الجدول ٥: الأعضاء و رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس:

تم إعداد هذا الجدول وفقاً لمتطلبات البند (٣-٢) من الملحق رقم (٣) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م) "عدد المجالس الأخرى أو لجان المجلس التي يكون فيها عضو مجلس الإدارة عضواً أو رئيساً":

أعضاء لجنة التدقيق:

الرقم	الاسم	الصفة في اللجنة المنبثقة عن المجلس
١	العميد الركن / ناصر بن محمد الحارثي (متقاعد)	رئيس لجنة التدقيق
٢	الفاضل / كي كي عبد الرزاق	عضواً
٣	الشيخ / سعيد بن محمد الحارثي	عضواً
٤	الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني	عضواً

أعضاء لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة:

الرقم	الاسم	الصفة في اللجنة المنبثقة عن المجلس
١	الفاضل/ سليمان بن محمد اليحيائي	رئيس لجنة المخاطر
٢	الفاضل/ حمود بن إبراهيم صومار الزدجالي	عضواً
٣	الفاضل/ خالد ناصر الشامسي	عضواً
٤	الفاضل/ جي اس جورج	عضواً

أعضاء لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن المجلس:

الرقم	الاسم	المنصب في اللجنة المنبثقة عن المجلس
١	الشيخ/ خالد بن مستهيل المعشني	رئيس لجنة الترشيحات والتعويضات
٢	الفاضل/ سليمان بن محمد اليحيائي	عضواً
٣	الفاضل/ جي اس جورج	عضواً

تأكيد الامتثال وفقاً للبند (٦) من الملحق رقم (٣) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م):

خلال السنة المنتهية في ٣١ يوم ديسمبر ٢٠١٨م، تقاضى مجلس إدارة البنك بدل حضور جلسات بقيمة ٨٥,٢٧٥/- ريال عماني لعام (٢٠١٨م) لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق ولجنة المخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة. المبلغ المشار إليه وفقاً للمادة (١٠١) من قانون الشركات التجارية رقم (١٩٧٤/٤م)، بصيغته المعدلة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٥/٩٩م) ، "المكافآت السنوية وبدل حضور جلسات مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة" والتي تنص على أن "بدل حضور جلسات مجالس إدارات شركات المساهمة العامة يجب ألا يتجاوز ١٠,٠٠٠/- ريال عماني لكل عضو خلال السنة المالية.

لم يكن هناك بدل حضور جلسات لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتم إصدار هذا التأكيد وفقاً للبند (٦) من الملحق رقم (٣) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة.

الجدول رقم (٦)

تم إعداد بيانات أعلى سعر وأدنى سعر في كل شهر خلال العام (٢٠١٨م) وكذلك الأداء بالمقارنة بمؤشر سوق مسقط للأوراق المالية في القطاع المصرفي وفقاً لمتطلبات الندين (١-٨) و (٢-٨) من الملحق رقم (٣) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م).

أسعار الأسهم الشهرية الخاصة بأسهم البنك في سوق مسقط للأوراق المالية ومؤشرات أسهم القطاع المصرفي بسوق مسقط للأوراق المالية.

(تتوفر المعلومات أدناه لدى وكالات الأنباء وهي معلومات تم نشرها بالفعل ويتم إدراجها هنا كجزء من متطلبات من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م) حسبما تمت الإشارة إليه أعلاه وهي لا تعتبر عرضاً لشراء أسهم البنك):

أسعار أسهم بنك مسقط

أسعار أسهم بنك مسقط			
الشهر	الأعلى	الأدنى	إقبال
يناير ٢٠١٨م	٠,٤١٤	٠,٣٨٦	٠,٤١٠
فبراير ٢٠١٨م	٠,٤٢٤	٠,٤٠٢	٠,٤١٤
مارس ٢٠١٨م	٠,٤٢٠	٠,٣٥٤	٠,٣٦٦
أبريل ٢٠١٨م	٠,٣٨٨	٠,٣٧٠	٠,٣٨٤
مايو ٢٠١٨م	٠,٤١٠	٠,٣٧٦	٠,٤٠٨
يونيو ٢٠١٨م	٠,٤٠٠	٠,٣٧٦	٠,٣٧٨
يوليو ٢٠١٨م	٠,٣٨٠	٠,٣٦٤	٠,٣٦٤
أغسطس ٢٠١٨م	٠,٣٨٠	٠,٣٦٤	٠,٣٧٨
سبتمبر ٢٠١٨م	٠,٤٢٨	٠,٣٨٠	٠,٤٢٢
أكتوبر ٢٠١٨م	٠,٤٢٨	٠,٤١٠	٠,٤٢٠
نوفمبر ٢٠١٨م	٠,٤٣٤	٠,٤٠٨	٠,٤٢٤
ديسمبر ٢٠١٨م	٠,٤٥٨	٠,٤٠٤	٠,٤١٠

المصدر: التقارير الشهرية لسوق مسقط للأوراق المالية

حركة المؤشر المالي خلال ٢٠١٨م			
التاريخ	الأعلى	الأدنى	إقبال
يناير ٢٠١٨م	٥٠٢٧,٧٣٠	٤٩٩٩,٢٥٠	٤٩٩٩,٩٦٠
فبراير ٢٠١٨م	٥٠٠٧,٤٥٠	٤٩٩٤,١١٠	٥٠٠٣,٣٧٠
مارس ٢٠١٨م	٤٨٠٩,٨١٠	٤٧٧٣,١٥٠	٤٧٧٣,٥١٠
أبريل ٢٠١٨م	٤٧٥١,٢٣٠	٤٧٢٨,٨٣٠	٤٧٢٩,٠٥٠
مايو ٢٠١٨م	٤٦٠٨,١٦٠	٤٥٧٣,٠٧٠	٤٦٠٦,٦٨٠
يونيو ٢٠١٨م	٤٥٧٨,٤٨٠	٤٥٦٤,٧٠٠	٤٥٧١,٧٥٠
يوليو ٢٠١٨م	٤٣٣٧,٧٦٠	٤٣٢٠,٦٣٠	٤٣٣٦,٥٥٠
أغسطس ٢٠١٨م	٤٤٤٧,٣٣٠	٤٤٠٦,٩٧٠	٤٤١٩,٢٧٠
سبتمبر ٢٠١٨م	٤٥٤٧,٨٨٠	٤٥٢٤,٠٢٠	٤٥٤٣,٦٨٠
أكتوبر ٢٠١٨م	٤٤٣٤,٤٤٠	٤٤٢٠,٦٧٠	٤٤٢٢,٩١٠
نوفمبر ٢٠١٨م	٤٤١٥,٢١٠	٤٣٩٨,٥٦٠	٤٤١٢,٠٦٠
ديسمبر ٢٠١٨م	٤٣٥١,٧٣٠	٤٣١٥,٥٥٠	٤٣٢٣,٧٤٠

المصدر: التقارير الشهرية لسوق مسقط للأوراق المالية.

يقر مجلس إدارة البنك بما يلي:

- بأن المجلس يتحمل مسؤولية إعداد البيانات المالية حسب المعايير الدولية للتقارير المالية.
- بأن المجلس قد قام بمراجعة فعالية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، وأنه قد تقيّد بكافة الأنظمة واللوائح الداخلية خلال العام ٢٠١٨م.
- بأنه ليس هناك أي وقائع قد تؤثر على قدرة المجلس على متابعة مهامه خلال السنة المالية المقبلة.

والله ولي التوفيق ،،،

أيمن بن حسن أمبوسعيد
أمين سر مجلس الإدارة

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة